أعاد اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر توتير الأجواء العسكرية، عبر تهديده بشن حرب جديدة من أجل «طرد المحتل التركي»، فيما رفضت حكومة الوفاق أي دور لحفتر في أي حل سياسي، متمسكة بـ«تحرير» كل المناطق من ميليشياته

حفتر يعلن الحرب مجدداً على تركيا

أحدث حلقات إجهاض مفاوضات السلام... وقوات «الوفاق» مستعدة للردّ

حفتر: لا خيار إلا رفع راية التحرير من جديد (Getty)

أعاد اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر قرع طبول الحرب، مع تهديده تركيا بشن حرب على قواتها المتواجدة في ليبيا، وهو ما تلقفته قوات حكومة الوفاق، التي أعلنت استعدادها التام للرد على المليشيات. وتهدد التطورات العسكرية بإعادة قطار المسار السياسي المتوقف إلى نقطة البداية، خصوصاً مع اعتذار نيكولاي ملادينوف عن المهمة الموكلة إليه مبعوثاً للأمم المتحدة إلى ليبيا. وكان 75 سياسياً ليبياً اجتمعوا، عبر الإنترنت أخيراً، واتفقوا على إجراء انتخابات العام المقبل، لكنهم فشلوا في كسر الجمود بشأن آلية اختيار الحكومة الانتقالية التي ستدير البلاد في الفترة التي تسبق الانتخابات. وكان اتفاق وقف إطلاق النار وقّع في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تحت رعاية الأمم المتحدة وجرى احترامه عموماً، ما سمح للأطراف المتخاصمة بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي الأسابيع الأخيرة، تبادل الطرفان الاتهامات بانتهاك بنود اتفاق وقف إطلاق النار من خلال الاستمرار في حشد قواتهما بالقرب من الخطوط الأمامية وتلقي المساعدة العسكرية من داعميهما الإقليميين.

ودعا حفتر، أمس الأول، قواته إلى حمل السلاح مجدداً لـ«طرد المحتل» التركي. وكان الدعم التركي لحكومة الوفاق، لا سيما عبر إرسال مستشارين عسكريين وطائرات مسيّرة، أتاح إلحاق سلسلة من الهزائم بمليشيات حفتر على أبواب طرابلس.

وفي إشارة إلى تركيا، التي صادق برلمانها، الثلاثاء الماضي، على مذكرة تقضي بتمديد نشر عسكريين في ليبيا لمدة 18 شهراً، قال حفتر، في كلمة لمناسبة ذكرى استقلال ليبيا الـ69، «نذكّر العالم بموقفنا الثابت بأنه لا سلام في ظل المستعمر ومع وجوده على أرضنا». وأضاف، من معقله في بنغازي، «لا قيمة للاستقلال ولا معنى للحرية ولا أمن ولا سلام وأقدام الجيش التركي تدنس الأراضي الليبية. لا خيار أمام العدو التركي إلا مغادرة ليبيا سلماً وطوعاً، أو بقوة السلاح والإرادة القوية». وتابع «لا خيار إلا رفع راية التحرير من جديد، وتصويب بنادقنا ومدافعنا ونيران قذائفنا نحو هذا العدو المعتدي المتغطرس المتجاهل لتاريخنا النضالي». وتابع «استعدوا أيها الضباط والجنود الأبطال. ما دامت تركيا ترفض منطق السلام واختارت لغة الحرب، فاستعدوا لطرد المحتل». وشدد على أن «المواجهة الحاسمة قد بدأت ملامحها تلوح في الأفق القريب مع رصد مناورات وتحشيد لمرتزقة تركيا وجندها بالقرب من خطوط التماس، وتكديس السلاح والعتاد وبناء القواعد وغرف العمليات العسكرية».

وفي إطار محاولاتها الترويج إلى وجود دعم تركي عسكري جديد لقوات الوفاق، ذكرت صحيفة «المرصد» الليبية، أمس الجمعة، أن «طائرتي شحن عسكريتين تركيتين قادمتين من قاعدة في أنقرة هبطتا في قاعدتي مصراتة والوطية». وأضافت أنهما «تحملان أسلحة ومرتزقة للمشاركة في الأعمال الإرهابية في ليبيا». في المقابل، ذكرت وزارة الدفاع في حكومة الوفاق أن هناك معلومات تؤكد وجود عمليات تحشيد عسكري في مناطق سرت والجفرة من قبل مليشيات حفتر.

وسارعت قوات حكومة الوفاق للرد على تهديدات حفتر، مؤكدة «استعدادها لصد أي عدوان، وعدم السماح بتكرار أحداث الرابع من إبريل/نيسان 2019» في إشارة ليوم هجوم مليشيات حفتر على طرابلس. وقال وزير الدفاع في الحكومة الليبية صلاح الدين النمروش، لقناة «ليبيا الأحرار» الخاصة أمس الجمعة، «قواتنا احترمت وما تزال اتفاق وقف إطلاق النار برعاية المجتمع الدولي، لكن مجرم الحرب حفتر حاول أكثر من مرة اختراقه وعملية التحشيد مستمرة من طرفه». وأضاف: «تعليماتنا لقواتنا الاستعداد التام، وانتظار تعليمات القائد الأعلى (فائز السراج) للتعامل والرد على مصادر النيران في المكان والزمان المناسبين دون هوادة». وأوضح أن «أي حل سياسي لن يكون طرفاً فيه مجرمو حرب كانوا سبباً في كل المجازر والدمار، ولا يمكن أن نقبل بأي مبادرة تعطي غطاء لجرائم حفتر في ترهونة والألغام جنوب طرابلس». وأعرب عن استغرابه أن «يفكّر عاقل في الجلوس مع هذا المجرم الذي أغلق مصدر قوت الليبيين، وزرع بموانئ النفط مرتزقة متعددي الجنسيات بعد أن دحرتهم قواتنا». وتابع «ندعم العملية السياسية، ولن نتخلى عن سرت أو الجفرة أو أي شبر من ليبيا».

وكان رئيس حكومة الوفاق فائز السراج دعا، أمس الأول، إلى «طي صفحة الخلاف لتحقيق الاستقرار». واعتبر أنّ ذلك لا يتحقق إلا «بتكاتف القوى السياسية الليبية. وأشاد السراج بنتائج المفاوضات التي كانت قد انطلقت برعاية الأمم المتحدة، خصوصاً في ما يتعلق بتنظيم انتخابات في 24 ديسمبر/كانون الأول 2021. وقال إنّ «الاتفاق على الانتخابات يعدّ فرصة تاريخية يجب عدم التفريط فيها». وكانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا انتهزت المناسبة، أمس الأول، لحث الخصوم في ليبيا على الالتزام بوقف إطلاق النار واحترام خريطة الطريق السياسية.

وفي إطار إقفال الطريق أمام تركيا، أعلن النائب أحمد الشارف، في تصريح تلفزيوني، أن «زيارة وفد الجنوب إلى مصر ستكون بادرة خير وانفراجة على الليبيين جميعا». واعتبر أن «مصر ستكون بوابة الجنوب الليبي للتواصل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول الإقليمية والفاعلة». وكانت مصادر دبلوماسية مصرية كشفت عن مشاركة الإمارات وفرنسا، في التحضير للاجتماعات التي أجراها في القاهرة على مدار الأيام الأربعة الماضية، وفد من شيوخ قبائل وعشائر مناطق الجنوب الليبي، تمهيداً لاتخاذ خطوات فعّالة على الأرض، تمكن سلطة مليشيات شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر، من الانتشار بشكل أكبر في تلك المناطق. وتهدف الخطوات التي تمّ بحثها، إلى تقويض التواجد التركي والقوى الموالية لأنقرة في الجنوب الليبي، فضلاً عن اتخاذ إجراءات اجتماعية واقتصادية على الأرض، تمولها الإمارات وتنفذها مصر وتشارك فرنسا في دعمها وحمايتها، كرد متأخر على خطوات مشابهة اتخذتها تركيا في المناطق ذاتها. كما انضم رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب في طبرق طلال الميهوب إلى الحملة الهجومية على أنقرة. واعتبر، في تصريحات متلفزة، أن «ليبيا لن تكون إلا واحدة وموحدة وذات سيادة، وأن الاتفاقية الموقعة بين حكومة السراج غير الشرعية ونظيرتها التركية، لا تساوي الحبر الذي كتبت به». ووجه تهديداً إلى رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، قائلاً «جهز نفسك لمحاكمتك أمام الليبيين فمصيرك أسيراً لدى القوات المسلحة والوضع بالسجون».

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

> دعا حفتر الضباط والجنود للاستعداد لطرد «المحتل التركي»

> النمروش: لا يمكن أن نقبل بأي مبادرة تغطي جرائم حفتر

للحديث تتمة...

انتخابات بلا وهم

نضال محمد وتد

في الثالث والعشرين من مارس/آذار المقبل، سيتوجه الإسرائيليون للمرة الرابعة خلال أقل من عامين لانتخابات عامة جديدة، ستدور المنافسة فيها بالأساس، وربما لأول مرة منذ عقدين، بشكل علني وسافر بين اليمين التقليدي الذي يمثله حزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو، وبين اليمين الأكثر تطرفاً والذي يعبّر عنه الوزير الأسبق غدعون ساعر، على رأس حزبه الجديد «أمل جديد»، كما يمثله أيضاً نفتالي بينت الذي أعلن الأربعاء الماضي عن قراره التنافس على رئاسة الحكومة.

وبغض النظر عن جدية فرص نفتالي بينت في إحراز عدد مقاعد أكبر من غدعون ساعر، فإن الخريطة الحزبية كما ترسمها الاستطلاعات للرأي العام في إسرائيل، تنبئ، بحسب المعايير الإسرائيلية، بما لا يقل عن 82 مقعداً لليمين الخالص، وتُسقط أي احتمال لقوة يمين وسطي (يمثله برأينا حزب ييش عتيد تيلم بقيادة يئير لبيد وموشيه يعالون) أو حزب وسط يسار يمكن أن يتشكل من بقايا كاحول لفان وحزب العمل مع رئيس بلدية تل أبيب، رون حولدائي، يُمكِن له أن يطرح خياراً ثالثاً في الساحة الحزبية، وأن يشكل أساساً أو قوة بديلة لحكم اليمين، سواء قاده نتنياهو أم منافسه الجديد غدعون ساعر.

يعني هذا أنها أول انتخابات لن يكون فيها متسع، خلافاً للعقدين الأخيرين، لأن يتحدث الفلسطينيون، والأهم أن ينتظروا تتحقق أمانيهم (أعني قيادة السلطة الفلسطينية تحديداً) بأن يختار الإسرائيليون السلام، لأن مثل هذا التعبير بالمفهوم المأمول فلسطينياً لم يعد قائماً، عملياً، في القاموس السياسي الإسرائيلي، وبالتالي فإن المشهد الإسرائيلي القائم لا يترك مجالاً لتكرار التعويل والرهان على وهم قوى السلام الإسرائيلية.

سبق أن تحدثنا عن سقوط الوهم وسقوط الرهان على اليسار الإسرائيلي في أكثر من مناسبة كانت آخرها بعيد الانتخابات الأخيرة في إسرائيل في مارس من هذا العام، لكن السلطة الفلسطينية ومن يدور في فلكها من أحزاب عربية في الداخل، وأطراف عربية كثيرة، ظلت تراهن على الوهم المرجو والمأمول من الجنرال بني غانتس ومنحته صك غفران تمثل بالتوصية عليه لتشكيل الحكومة، استغلها لتعزيز بقاء نتنياهو في الحكم مقابل تناوبه في الحكم.

سقط الجنرال غانتس في مكائد نتنياهو، وانتهى به المطاف إلى خيبة أمل كبيرة لمن راهنوا عليه من الإسرائيليين، ومعه سقط أيضاً الوهم بوجود شريك إسرائيلي، فهل تعتبر القيادة الفلسطينية وتبحث عن مسار جديد؟

مركز البحوث في مصياف السورية... هدف متكرر لإسرائيل

قللت المعارضة السورية من أهمية الاستهداف الجديد للطيران الإسرائيلي لمركز البحوث العلمية في مصياف بريف حماة، الذي يتم فيه تصنيع أسلحة، مشيرة إلى أن معظم ورشات العمل تقع تحت الأرض

عدنان أحمد

يعتمد النظام على المركز في الصناعات العسكرية (Getty)

مرة جديدة، استهدف طيران الاحتلال الإسرائيلي، عبر الأجواء اللبنانية، مركز البحوث العلمية في منطقة مصياف بريف حماة، والذي يعتبر من المراكز المهمة والأساسية التي يعتمد عليها النظام السوري في الصناعات العسكرية.

ووفق وسائل الإعلام الرسمية المقربة من النظام، فقد شنت طائرات حربية إسرائيلية من شمال مدينة طرابلس اللبنانية غارات، فجر أمس الجمعة، على أهداف في منطقة مصياف التابعة لمحافظة حماة وسط سورية. وذكرت أن «الدفاعات الجوية السورية تصدت لأهداف معادية حاولت استهداف موقع البحوث العلمية في منطقة مصياف بريف حماة»، نافية وقوع خسائر بشرية. وحسب تلك الوسائل، ومصادر أخرى، فإن القصف استهدفت نقاطاً عسكرية في محيط مصياف، منها مركز البحوث ومركز الطلائع ومنطقة الشيخ غضبان.

وأشار المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان، إلى أن القصف دمر مستودعات ومراكز لتصنيع صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، تابعة للمليشيات الإيرانية في مركز البحوث العلمية ومعامل الدفاع ضمن منطقة الزاوية بريف مصياف. كما جرى استهداف مراكز ومواقع في معسكر الطلائع بمنطقة الشيخ غضبان بريف مصياف. وأكد مقتل 6 أشخاص جراء القصف من جنسيات غير سورية، «لا يعرف إذا كانوا من الحرس الثوري، أم من المليشيات الموالية لإيران، وسط معلومات عن قتلى من الجنسية السورية أيضاً». وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه لن يعلّق على التقارير الواردة في وسائل إعلام أجنبية.

وقال القيادي في المعارضة السورية العميد فاتح حسون، لـ«العربي الجديد»، إن مركز البحوث العلمية في مصياف «يحوي العديد من الأبنية، وورشات العمل، والمخازن، ومعظمها تحت الأرض. وبالتالي القصف الجوي لا يكون مؤثراً، إلا إن كان بطائرات ضخمة، وبجهد جوي مركز وكثيف ومتتالٍ، وهو ما لم يتحقق بالغارات الجوية التي نفذت ضد هذا الموقع سيئ الصيت والفعل». وأضاف أن القصف يمكن أن «يكون فاعلاً بعدد قليل من الطائرات إذا كان يرتبط بمعلومات أمنية تتعلق بنشاط المركز، وهذا ما يبدو عليه الوضع حالياً».

وأشار حسون إلى أن المركز يقوم «بتخزين المواد الكيميائية ويعمل على تطوير رؤوس الصواريخ، ويقدم الدراسات التي تساعد في ذلك. لا بل لدينا معلومات تشير إلى استخدامه مركزاً رئيسياً لتصميم الصواريخ الإيرانية وتطوير بعض طرازاتها، ثم تسليمها لحزب الله. وبالتالي هناك رصد أمني للإمداد اللوجستي لهذا المركز ومنتجاته. ويبدو أن القصف يتم عندما تتوفر أسباب موجبة لذلك، وسط تغاض روسي واضح، تنفيذاً لتفاهماته مع إسرائيل والتي تفيد الطرفين، إذ تضعف الإيرانيين، وتقلل من نفوذهم في سورية». وأضاف «هذا كله يجعل الدولة السورية أضعف. فنحن في قوى الثورة والمعارضة السورية لسنا مع تدمير المنشآت والمصانع والورشات العلمية التي تستفيد منها الدولة، لكننا مع زجر نظام الأسد المجرم، ومنعه من الاستفادة من منتجات هذه المراكز وغيرها بما ينعكس سلباً على استقرار المنطقة ويتعارض مع القانون الدولي».

والقصف الإسرائيلي، فجر أمس، على مركز البحوث، لم يكن الأول من نوعه الذي يستهدف هذا الموقع، والتي يعتقد أنه يضم مراكز لتصنيع الصواريخ، والأسلحة الكيميائية، ويهيمن عليه الخبراء الإيرانيون. وكان مركز البحوث العلمية في مصياف تعرض، في 4 مايو/أيار الماضي، لاستهداف مماثل، عبر طائرات حربية أطلقت صواريخ من فوق الأراضي اللبنانية، من دون أن يسفر الهجوم عن أضرار بشرية. وكان تلفزيون النظام السوري ذكر، في 13 إبريل/نيسان 2019، أن طائرات إسرائيلية استهدفت عدة مواقع عسكرية للنظام في حماة، مشيراً إلى أن الصواريخ استهدفت مدرسة المحاسبة، ومركز البحوث العلمية. واستهدفت ضربة جوية إسرائيلية مركز البحوث العلمية في 22 يوليو/تموز 2018، فيما نشرت وسائل إعلام إسرائيلية في 12 أغسطس/آب 2018 صوراً من الأقمار الاصطناعية أظهرت حجم الدمار الذي لحق بالمركز في مصياف جراء القصف. كما تم استهداف نفس الموقع بغارة إسرائيلية في سبتمبر/أيلول 2017، ما تسبب بإلحاق أضرار مادية كبيرة به، حيث اندلع حريق في مستودع يتم تخزين الصواريخ فيه، وفق المرصد السوري وقتها.

وفضلاً عن القصف المتكرر للمركز، ومواقع أخرى في محافظة حماة، فقد اغتالت إسرائيل في يوليو 2018 مدير مركز البحوث عزيز إسبر، الذي يعد من أبرز الشخصيات في البرنامج الصاروخي والكيميائي للنظام السوري. وذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية وقتها أن الجيش الإسرائيلي هو من اغتال إسبر. ونقلت عن الخبير العسكري ألون بن دافيد قوله إن إسبر قدم مساعدات كبيرة للإيرانيين لتطوير قدراتهم الصاروخية، وهو يعتبر الرجل الثالث في البنية العسكرية الصناعية السورية، والرجل الأكبر في الاستهداف من ناحية النظام، نظراً لدوره الكبير في تطوير المشاريع الصاروخية لجيش النظام.

ويعتبر مركز البحوث العلمية من المراكز المهمة والأساسية التي يعتمد عليها النظام السوري في الصناعات العسكرية، خصوصاً الصاروخية والكيميائية. وحسب وسائل إعلام إسرائيلية فإن المركز كان يستخدم لإنتاج النسخة السورية من صاروخ «فاتح 110» الإيراني الذي يقدر مداه بنحو 200 كيلومتر. كما أنه يسهم في تصنيع الأسلحة الكيميائية والصواريخ طويلة المدى وقذائف المدفعية. وأشارت إلى ثلاثة مواقع يصنع فيها الكيميائي في سورية، هي مصياف بمحافظة حماة، ومنطقتا برزة وجمرايا في محيط دمشق. وحسب وسائل إعلام غربية وإسرائيلية فإنه يتم في منشأتي مصياف وبرزة تصنيع الأسلحة الكيميائية والصواريخ طويلة المدى وقذائف المدفعية، خصوصاً في معمل الدفاع التابع للبحوث العلمية قرب قرية دير ماما في ضواحي مصياف.

وكان المركز في مصياف سابقاً مصنع ألمنيوم يتبع لوزارة الدفاع، إضافة إلى عدد من المباني الإضافية وورش العمل تحت الأرض والأنفاق. ويحتل اليوم مساحة جغرافية واسعة، تشمل أجزاء من الوادي بين مركز مصياف ومدينة المحروسة، وكانت مهمته الأساسية إنتاج صواريخ أرض- أرض، بالتعاون مع كوريا الشمالية، ولاحقاً مع خبراء إيرانيين. كما قام بتصنيع وإنتاج صواريخ باليستية من طراز «شهاب 1» و«شهاب 2»، و«فاتح». كما اكتسب سمعة سيئة باعتباره أول من صنع البراميل المتفجرة لصالح النظام في 2012. وقبل نحو عامين، أشارت مصادر في المعارضة السورية إلى أن شركات إيرانية خاصة عملت على إعادة ترميم مبنى البحوث العلمية في منطقة مصياف عقب تعرضه لقصف إسرائيلي.

وذكرت مصادر في المعارضة السورية أن مراكز البحوث العلمية لدى النظام مقسمة إلى فروع، ترتبط بشكل مباشر مع القصر الجمهوري، وبينها «المعهد 1000» الواقع في دمشق، وهو المسؤول عن إنتاج الأنظمة الإلكترونية والحاسوبية وتطويرها. وهناك «المعهد 2000» وهو أيضاً في دمشق ومسؤول عن أمور تتعلق بالتطوير الميكانيكي، من إنتاج قاذفات ومحركات صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى.

استهداف إدلب ومحيطها

تبادلت قوات النظام السوري والفصائل المقاتلة في إدلب ومحيطها القصف، أمس الجمعة. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن قوات النظام قصفت أمس مناطق في محور كبانة بجبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي، ومحاور الفطيرة وكنصفرة وسفوهن وفليفل في ريف إدلب الجنوبي، فيما شهدت محاور التماس في جبل الزاوية وسهل الغاب اشتباكات وقصفاً متبادلاً بين قوات النظام والفصائل، بالقذائف الصاروخية والرشاشات الثقيلة.

إصابات خلال قمع مسيرات مناهضة للاستيطان

قمعت قوات الاحتلال الفعاليات التي نظمت أمس رفضاً للاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، ما أدى إلى تسجيل إصابات عدة بين الفلسطينيين

رام الله ـ **العربي الجديد**

أصيب عشرات الفلسطينيين، أمس الجمعة، بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع خصوصاً، بعد قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي للعديد من الفعاليات ضد الاستيطان الإسرائيلي والهادفة للتصدي لإقامة بؤر استيطانية في عدة مواقع من الأراضي الفلسطينية.

وأصيب فلسطيني بجروح في رأسه والعشرات بحالات اختناق بعد قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي لفعالية مناهضة لبؤرة استيطانية على أراضي قرية دير جرير شرقي رام الله. وتمكن الأهالي، الذين تجمعوا صباح أمس الجمعة بالمئات، من الوصول إلى مكان قريب جداً من البؤرة الاستيطانية، والتي هي عبارة عن خيمة أقامها أحد المستوطنين الثلاثاء الماضي، على أراضي فلسطينيين وأنشأ فيها حظيرة للأغنام. وأكد رئيس المجلس القروي لدير جرير عبد الجابر عمر لـ«العربي الجديد» أن الأهالي استطاعوا الوصول إلى المستوطن واشتبكوا معه بالأيدي، بعد أن حاول التقدم برفقة أغنامه باتجاه المواطنين. وحضرت قوات الاحتلال الإسرائيلي على الفور، واستخدمت الرصاص المعدني والغاز المسيل للدموع، ما أدى إلى إصابة عضو المجلس القروي أيمن علوي برصاصة معدنية مغلفة بالمطاط في رأسه، فيما أصيب العشرات بالاختناقات. كذلك رش جيش الاحتلال مياهاً ذات رائحة كريهة تجاه المتظاهرين. وأقام الأهالي صلاة الجمعة على أراضيهم، ثم انتشروا على امتداد الأراضي، في محاولة للوصول مجدداً إلى البؤرة الاستيطانية بهدف إزالتها، لكن وجود العديد من المركبات العسكرية لجيش الاحتلال وتجمع عشرات المستوطنين قبالتهم حالا دون ذلك. وتعود محاولات المستوطنين السيطرة على الأراضي لأسابيع عدة، إذ بدأ الأمر بحسب رئيس المجلس القروي برعي المستوطن للأغنام، قبل أن يقيم خيمة دائمة قبل أيام.

في موازاة ذلك، قمعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بعد صلاة الجمعة، المسيرة الأسبوعية الرافضة للاستيطان في قرية كفر قدوم شرق قلقيلية والمطالبة بفتح شارع القرية المغلق منذ 17 عاماً لصالح مستوطنة قدوميم المقامة على أراضي القرية، ما أوقع عشرات الإصابات بالاختناق بالغاز المسيل للدموع. وقال منسق المقاومة الشعبية في كفر قدوم مراد اشتيوي لـ«العربي الجديد» إن «المسيرة الأسبوعية انطلقت من محيط مسجد عمر بن الخطاب وسط القرية بعد صلاة الجمعة، باتجاه البوابة التي تغلق شارع القرية الرئيس، لكن قوات الاحتلال قمعت المشاركين بالمسيرة، ما أوقع عشرات حالات الاختناق بالغاز المسيل للدموع، وعولجت الإصابات ميدانياً». وأشار اشتيوي إلى أن العشرات من جنود الاحتلال اقتحموا القرية بعد ذلك، وسط إطلاق كثيف للرصاص.

كذلك تصدى جنود الاحتلال لمسيرة سلمية شعبية رافضة لإقامة بؤرة استيطانية على أراضي قرية بيت دجن شرق نابلس، ومنعوا المشاركين من الوصول إلى مكان البؤرة. وأوضح الصحافي محمد أبو ثابت، وهو من أهالي بيت دجن، لـ«العربي الجديد»، أنّ قوات الاحتلال منعت المشاركين من التقدم وحدث عراك بالأيدي بين الجنود والمتظاهرين الفلسطينيين، قبل أن يطلق عناصر الاحتلال قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع باتجاه المشاركين، ما أوقع عشرات حالات الاختناق بالغاز المسيل للدموع. وفي السياق نفسه، اندلعت مواجهات عند المدخل الشرقي لقرية المغير شمال شرق رام الله، بين الشبان الفلسطينيين وجيش الاحتلال الإسرائيلي. وقال عضو المجلس القروي للمغير، مرزوق أبو نعيم، لـ«العربي الجديد»، إن مجموعة من الشبان توجهت إلى المدخل الشرقي ضمن الحراك المناهض للبؤرة الاستيطانية المقامة في منطقة راس التين شرقي رام الله، وقام جيش الاحتلال بإطلاق القنابل الغازية والرصاص المعدني باتجاه الشبان، وقام بإغلاق المدخل.

من جهته، أفاد مدير نادي الأسير الفلسطيني في محافظة جنين منتصر سمور، في تصريح له، بأن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة قباطية جنوب جنين، واعتقلت الشابين طاهر محمد طاهر زكارنة، وأحمد صالح زكارنة، فيما ذكرت مصادر صحافية أن مواجهات اندلعت بين الشبان وقوات الاحتلال في قباطية ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

إلى ذلك دعا محافظ سلفيت عبد الله كميل إلى تحرك فوري وعاجل على كافة المستويات المحلية والدولية للجم الاعتداءات والممارسات الهمجية المتكررة للمستوطنين والتي وصفها بأنها لا تمت للإنسانية بصلة.

> مطالبات فلسطينية بالتحرك لمواجهة اعتداءات المستوطنين

شرق غرب

واشنطن تخفض عدد موظفي سفارتها ببغداد

كشفت مصادر سياسية عراقية في بغداد، أمس الجمعة، عن مغادرة قسم من موظفي السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء ببغداد إلى مدينة أربيل. وأكدت المصادر أن الإجراء مرتبط بحالة التوتر الحالية وعدم ثقة واشنطن بإمكانية حكومة مصطفى الكاظمي منع اعتداءات صاروخية جديدة على المنطقة الخضراء. ونفت السفارة الأميركية في بغداد إخلاء مقرّها، مشيرة إلى أنّ السفير تولر ماثيو لا يزال في العاصمة العراقية، وعمل السفارة متواصل.

(العربي الجديد)

أردوغان: علاقاتنا مستمرة مع إسرائيل

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الجمعة، أن بلاده لا تقبل بسياسة إسرائيل تجاه فلسطين، مشيراً إلى أن هذا الخلاف يمنع انتقال العلاقات للأفضل. وقال أردوغان، في إسطنبول، إن «علاقاتنا مع إسرائيل على المستوى الاستخباراتي مستمرة، ولم تتوقف، ونواجه بعض الصعوبات مع الشخصيات في أعلى الهرم». وأضاف «لا يمكن أن نقبل بسياسة إسرائيل تجاه فلسطين، وهذه هي نقطة خلافنا معها والتي تستند لمفهومنا للعدالة ووحدة أراضي الدول. وما عدا ذلك نأمل أن ننقل علاقاتنا معهم إلى مستوى أفضل».

(الأناضول)

انفجار سيارة وسط ناشفيل الأميركية

انفجرت سيارة وسط مدينة ناشفيل في ولاية تينيسي الأميركية، أمس الجمعة، في حادث وصفته الشرطة بأنه عمل متعمد. وقال مسؤولون من مكافحة الحرائق إن ثلاثة أشخاص نقلوا إلى المستشفى، لكن إصاباتهم ليست خطيرة. وقال المتحدث باسم الشرطة دون آرون إن «الشرطة والأجهزة الاتحادية الأمنية تجري تحقيقاً واسع النطاق. نعتقد أن الانفجار كان متعمداً».

(رويترز)

إثيوبيا تستثني تيغراي من الانتخابات البرلمانية

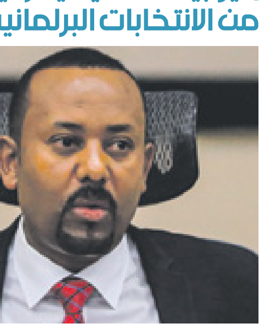

أعلنت هيئة الانتخابات الوطنية في إثيوبيا، أمس الجمعة، أن الانتخابات البرلمانية ستجرى في الخامس من يونيو/ حزيران المقبل، في الوقت الذي يحاول فيه رئيس الوزراء آبي أحمد (الصورة) إخماد أعمال عنف في إقليم تيغراي. وذكرت الهيئة أن الجدول الذي أعدته للانتخابات لا يشمل تيغراي، مشيرة إلى أنها ستعلن عن موعد إجراء الانتخابات بالإقليم فور تشكيل حكومة محلية تكون قادرة على تأمين فتح مكاتب الانتخابات هناك.

(رويترز)

الجزائر: تسريب صور لعودة وزير الدفاع الهارب

أظهرت صور مسربة نشرها معارضون يقيمون خارج الجزائر أن وزير الدفاع الجزائري الأسبق خالد نزار، الملاحق من قبل القضاء العسكري في قضية التآمر على سلطة الدولة والشعب، عاد إلى الجزائر عبر طائرة رئاسية أرسلت لنقله من إسبانيا، حيث كان يقيم هناك منذ هروبه من البلاد في إبريل/نيسان 2019. وتظهر الصور نزار وهو بصدد ركوب الطائرة الرئاسية بينما يؤدي طاقم الطائرة التحية له.

(العربي الجديد)

الغلاف

أنجز الاتحاد الاوروبي وبريطانيا اتفاق التجارة الحرّة، الذي يرتب علاقتهما لما بعد «بريكست»، وسعى بوريس جونسون لتسويق الاتفاق في الداخل، رغم التنازلات التي قدّمها، وغموض المرحلة المقبلة اقتصادياً

اتفاق بريكست للانتصار آباء كثر

بريطانيا تتفادى السيناريو الأسوأ

لندن ـ **العربي الجديد**

«ما نسميه بدايةً، هو غالباً نهاية، ولصنع أي نهاية، يجب أن تكون هناك بداية». بهذه العبارات المقتبسة من كتابات الشاعر الإنكليزي الأميركي تي أس إليوت، احتفت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، أول من أمس الخميس، بإنجاز اتفاق التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، والذي يعني فعلياً، طيّ صفحة «بريكست»، ودخول الطرفين عملياً في مرحلة ما بعده ولم تخل عبارات فون ديرلاين من الإشارات المريرة تجاه مغادرة بريطانيا، لكنها كانت واضحة في نشر شعور الارتياح الأوروبي من عبء طويل، زاد العلاقات الأوروبية - البريطانية تسمماً منذ سنوات. من جهته، توجه رئيس الوزراء البريطاني، إلى مواطنيه، بعبارات كان يرى أنهم بأمسّ الحاجة إليها مع حلول الميلاد، بعد أشهر طويلة من الإغلاق والمعاناة مع فيروس كورونا، ولكن خصوصاً بعد 4 سنوات ونصف سنة مضنية، طبعت يومياتهم وحياتهم السياسية بالخلافات، والمشاحنات، و«الانقلابات»، بسبب «بريكست». هدية جونسون، والتي نسب نجاحها لـ«فريق البريكسيتيين» المتشددين، بعد مفاوضات مضنية بين لندن وبروكسل، استمرت 10 شهور، أراد أن ينقلها بروح «قومية»، تؤكد حصول بريطانيا على «سيادتها»، بعد عقود من الصراع الداخلي على مغزى الوجود في منظومة الاتحاد الأوروبي، وبعدما غادرت «الاتحاد» في شهر يناير/كانون الأول الماضي، من دون أن تنفك عن سوقه بعد. هذا النجاح أعاده الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، من ناحيته، إلى «حزم» الاتحاد، في استعراض قوة موحدة، لمنع بريطانيا من أن تتحول إلى منافس شرس وغير عادل لسوق الاتحاد، الذي قد يجد نفسه أيضاً فريسة وحيدة أمام قوى صاعدة، مثل الصين. وفي الداخل البريطاني، يرى كثر أن الاتفاق الذي أنجزه جونسون، لا يختلف كثيراً عما كانت ستخطه رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي، التي «أزيحت» بما يشبه «الانقلاب» داخل حزب المحافظين، بعد رفض خطتها للانفاق التجاري. وفيما سيواصل المتشددون داخل الحزب، عملية التسويق للاتفاق، على أنه إنجازهم، أو ضمان ألا تكون هناك أي أخفاق للعودة إلى قواعد الاتحاد التنظيمية، سيظلّ فريق معاكس، يحلم بعودة التقارب مع بروكسل، مع أي قيادة بريطانية جديدة، في المحصلة، يهدف الاتفاق، لكلا الطرفين، ليس لإنهاء سنوات طويلة من قلّة الثقة، أو زواج بالإكراه، قد يبقى بحسب أحد الدبلوماسيين الأوروبيين العلاقة مربوطة، رغم كل شيء، «ولكن من دون حب». بل لتقليص الأضرار على الواقع التجاري بينهما، مع حلول الأول من يناير/ كانون الثاني المقبل، الموعد الرسمي لخروج بريطانيا من السوق المشتركة، والتي كان من الممكن أن تقع ضمن سيناريو أسود، أي من دون اتفاق. في ذاك السيناريو، كان اقتصاد بريطانيا سيتقلص 40 مليار باوند سنوياً، وسيخسر 300 ألف وظيفة.

وكما ذكرت صحيفة «لوموند» الفرنسية، عن أنه «من المفيد أن نظهر أحياناً بهيئة مجانين»، فقد نجح جونسون، في الشكل، في احتكار النجاح، لأن خروجاً بلا اتفاق، كان سيُصعب عليه البقاء في الحكم، وهي الحال في أي نظام ديمقراطي. لكن الاتفاق بحدّ ذاته، ليس أفضل مما طرحته ماي (خطة تشيكرز)، وليس بالشدّة التي طالب بها منظرو «بريكست» منذ عقود، كما أنه يبقى الخطوة الأولى في طريق الألف ميل لما بعد «بريكست»، حيث قد تحصل حوله مراجعات ومناكفات، قد تكون آثارها السلبية أصعب على بريطانيا من «الاتحاد». أما الاتحاد الأوروبي، وبغض النظر عن مشاكله الاقتصادية، فعليه أن يبقى مهجوساً بأن بريطانيا قد لا تكون الأولى والأخيرة في الدرب الانفصالي.

ومع وفائه بوعده الانتخابي الوحيد، أي إنهاء ملف «بريكست»، أصبح جونسون ومجموعة «المشائمين من أوروبا»، الذين روجوا قبل أعوام لـ«أسهل انفصال في التاريخ»، وحيدين لتقرير مسار المملكة المتحدة بعد طيّ الصفحة. ومع بداية ظهور بنود الألفي صفحة التي تضمنها الاتفاق، وتهليل بـ«بدايات مشرقة»، سواء للاتحاد مع الدول الـ27 المتبقية فيه، أو بريطانيا، الدولة الأولى التي تخرج منه منذ إنشائه، يبدو أن كل المحتفين، ولو بدرجات متفاوتة، قد قدموا تنازلات، لتجنب «لا اتفاق» مدمر لاقتصادهم، وتحديد مستقبل علاقتهم، بالحد الأدنى. أما بالنسبة لبريطانيا، فقد تجنبت أن تخضع لمعايير منظمة التجارة العالمية، مع كل ما لذلك من عواقب.

وكانت المفاوضات حول الاتفاق التجاري قد انطلقت في مارس/آذار الماضي، وحدّد الجانب البريطاني مراراً بوقفها، لكنها وضعت منذ يوم الإثنين الماضي حصراً في أيدي فون ديرلاين وجونسون، حيث وصلا النهارات بليليها، للتوصل إلى الاتفاق، الذي أعلن بعد ظهر الخميس. ورغم قلّة وزنه الاقتصادي، حمل قطاع الصيد (قيمته حوالي 600 مليون باوند سنوياً فقط)، بعداً وطنياً، وبالتالي سياسياً، لبريطانيا وعدد من دول الاتحاد (فرنسا وبلجيكا والدنمارك وأيرلندا وهولندا)، ما عقّد مفاوضات اللحظات الأخيرة. كما أن مسائل خلافية أخرى، ومنها طريقة حلّ الخلافات، وإجراءات الحماية من أي منافسة غير عادلة، قد جرى حلّها خلال الأيام الأخيرة.

ووصف جونسون مساء الخميس، الاتفاق بأنه «هدية» عيد الميلاد للبريطانيين. وقال في فيديو نشره على «تويتر»، إن «لدي هدية صغيرة لمن يبحثون عن شيء يقرؤونه بعد عشاء العيد»، مضيفاً وهو يحمل أوراق الاتفاق «ها هي، بشرى فرح عظيم، لأن هذا اتفاق لمنح اليقين للشركات والمسافرين وجميع المستثمرين في بلدنا اعتباراً من الأول من يناير، اتفاق مع أصدقائنا وشركائنا في الاتحاد الأوروبي». وتابع أن اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي كان «مجرد مقبلات» واتفاق التبادل التجاري الحر اليوم هو «وليمة مليئة بالأسماك». وقدّر جونسون أن الاتفاق سيكون «قاعدةً لشراكة سعيدة وناجحة ومستقرة مع أصدقائنا في الاتحاد الأوروبي لأعوام مقبلة». وأعلن مجلس العموم البريطاني، أنه سيُعقد الأربعاء المقبل للمصادقة على الاتفاق، قبل 48 ساعة من دخوله حيّز التنفيذ. وأكد حزب العمّال المعارض نيته التصويت لصالحه، ما يعني ضمان أن يمر، نظراً للإغلبية التي يمتلكها جونسون. وأعلن زعيم حزب «بريكست» البريطاني، نايغل فاراج، الانتصار بدوره، مؤكداً أن «الحرب انتهت»، ومبدياً دعمه لجونسون، «الرجل الذي أنهى العمل». ويعتبر فاراج من أبرز ناشطي «بريكست»، وأكثر الوجوه السياسية في البلاد تأثيراً في حملة الخروج. وأكد أنّه لو كان عضواً في البرلمان، لكان سيصوت «بالمبدأ» لصالح الاتفاق، رغم خشيته من أن تضطر بلاده على إثره لتكون أكثر ارتهاناً للقواعد الأوروبية.

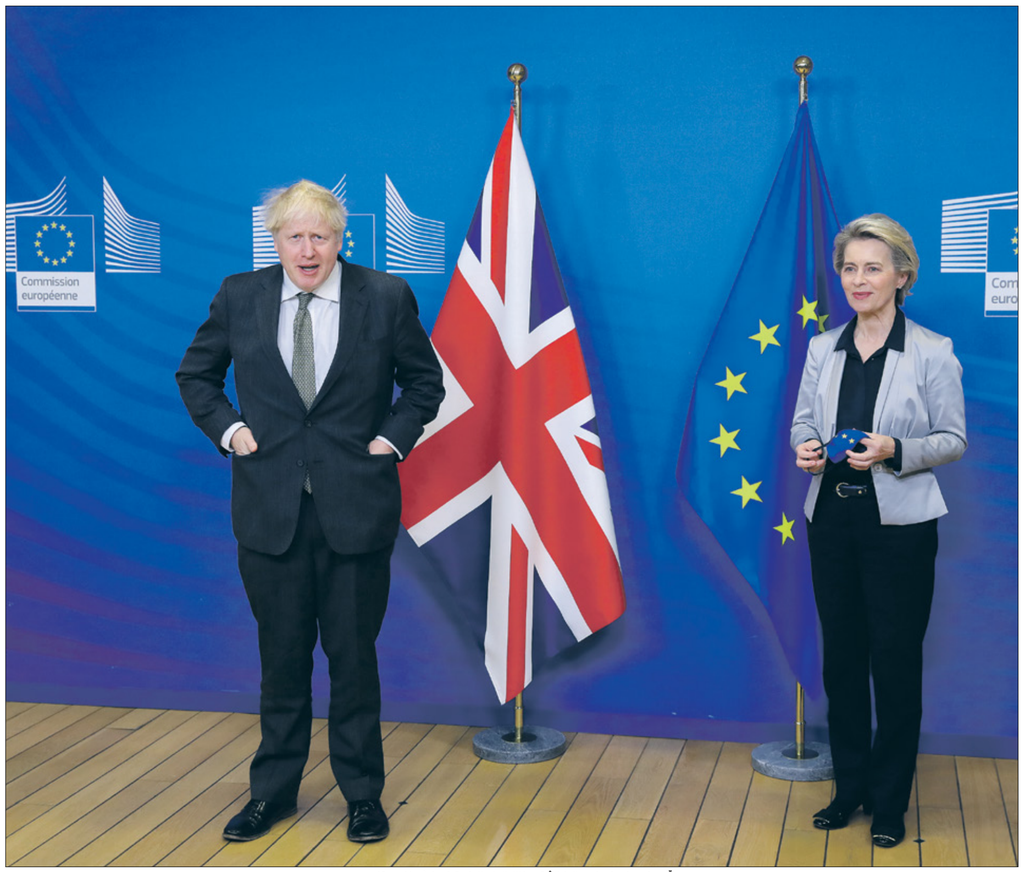
حدّ جونسون وفون ديرلاين الغَمد خلال الأيام الأخيرة (أوين شوتن/Getty)

ليس اتفاق جونسون أفضل مما كانت طرحته تيريزا ماي

يبدو أن كل المحتفين قدموا تنازلات وإن بدرجات متفاوتة

مرحلة انتقالية للصيد البحري

بالنسبة إلى الصيد البحري، فقد قبلت بريطانيا بالحصول على 25 في المائة من واردات محاصيل الاتحاد الأوروبي من الصيد في مياهها (حوالي 650 مليون يورو سنوياً)، لمرحلة انتقالية مدّتها خمس سنوات ونصف السنة. وسيتم التفاوض على الوصول إلى المياه البريطانية على أساس سنوي بعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية. وفي حال لم تكن النتيجة مرضية بالنسبة لبروكسل، فسيكون بإمكانها اتّخاذ تدابير اقتصادية ضد المملكة المتحدة.

أوروبياً، سيكون على فون ديرلاين إرسال نص الاتفاق إلى عواصم دول التكتل، والتي يتوقع أن تستغرق ما بين يومين أو ثلاثة لتحليل الاتفاق، واتّخاذ قرار بشأن إن كانت ستقر تطبيقه المؤقت. واجتمع أمس الجمعة، سفراء الاتحاد الأوروبي لبدء تقييم الاتفاق. وفور التوقيع عليه، وتنشر نصه في مجلة الاتحاد الأوروبي الرسمية، يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ في 1 يناير، ومن ثم ستكون لدى البرلمان الأوروبي فرصة إقراره بأثر رجعي في مرحلة ما من عام 2021، وذلك لحاجة كل دولة فيه أولاً لإقراره، بعد ترجمته.

ومع خروج بريطانيا من السوق الموحدة ومنطقة الاتحاد الجمركي، سيظلّ المتعاملون التجاريون عبر المانش يواجهون مجموعة من القواعد الجديدة والتأخيرات. ويتوقع خبراء اقتصاد، بأن يتضرر كلا الاقتصادين اللذين أضعفهما بالفعل وباء كورونا، مع تعطل سلاسل الإمداد وازدياد التكاليف. وعلى الرغم من الاتفاق، فقد حذّر الطرفان من أن «تغييرات كبيرة» مقبلة ستطرأ بالنسبة للأفراد والأعمال التجارية في أنحاء أوروبا، إذ لن يكون من الممكن أن يواصل مواطنو المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي الاستفادة من حرّية الحركة للإقامة (أكثر من 90 يوماً بلا تأشيرة) والعمل (بلا إجازة عمل) على طرفي الحدود. وأكدت بروكسل أن «حرية حركة الناس والمضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ستنتهي»، مضيفة أن الطرفين «سيشكلان سوقين منفصلتين». فضاءان تنظيميان وقانونيان منفصلان». ولفتت إلى أن ذلك سيخلق قيوداً (حواجز جمركية بلا ضرائب) في الاتجاهين على تبادل البضائع والخدمات وعلى الحركة عبر الحدود والمبادلات، غير موجودة اليوم». لكن التهديد بالعودة إلى التعريفات الجمركية و«الكوتا» آزيل، وهو ما تسوق له بريطانيا على أنه من أهم الإنجازات التي كسبتها، إذ إنه لن تكون هناك أي رسوم أو حصص على المنتجات البريطانية والأوروبية التي يتبادلها الطرفان. وسيبقى على الصادرات البريطانية الامتثال لمعايير الصحة والسلامة التي يضعها الاتحاد الأوروبي، وهو ما حاولت بريطانيا التملص منه، بينما تحكم قواعد صارمة المنتجات المصنوعة من مكوّنات مصدرها خارج المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. كما تغادر لندن بفعل الاتفاق برنامج التبادل الجامعي «إيراسموس» ليحل مكانه برنامج آلان تورنغ، على اسم عالم الرياضيات البريطاني الشهير. ولا يمنع الاتفاق إدخال ضوابط جمركية وإجراءات إدارية تستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة إلى الشركات المعتادة على التعاملات السريعة. كما أن قطاع الخدمات البريطاني، ومنه المصارف، والذي يساهم في حوالي 80 في المائة من الناتج المحلي، سيخضع لضوابط وتحديات لم يحسمها الاتفاق.

ورأى ستيفن بوش، في موقع «نيو ستايت مان»، إنه من الصعب الآن تقييم الاتفاق التجاري. وبرأيه، فإن مجموعة «البريكستيين»، التي أطاحت تيريزا ماي في 2019، أرادت اتفاقاً باي ثمن، لكنها «لا تعرف ماذا تريد منه». وأضاف أنه من جهة نظر «قومية»، فإن أفضل الاتفاقات بالنسبة للمتشددين كان «الخروج من دون اتفاق»، لكن من وجهة نظر جونسون، فهو «أراد اتفاقاً يسمح لإنكلترا وأسكتلندا وويلز أن تتجنب الرسوم الجمركية، والفلك التنظيمي للاتحاد الأوروبي، وهو ما حصل عليه». أما ماي فكان اتفاقها سيؤمن إنهاء حرّية الحركة للأفراد، كما أرادت، وضمان أن تتمكن بريطانيا من إبرام اتفاقات التجارة الخاصة بها، مع الإبقاء على أقرب العلاقات مع الاتحاد، والتي تخدم هذين الهدفين». أما من وجهة نظر من كانوا يريدون البقاء، فإن الاتفاق هو أسوأ: إذ إن بريطانيا لم تعد لديها علاقات تجارية خالية من التوتر مع الاتحاد، ولم تعد عضواً في الاتحاد الجمركي، أو السوق الموحدة، ولكن نظراً إلى الجغرافيا، ووضع الاتحاد كقوة تنظيمية مهيمنة، فإن قواعده ستبقى مرسومة من قبل القانون الأوروبي، من دون أن يكون لديها القدرة على رسم أو التأثير في قوانين الاتحاد مباشرة.

وأجرت صحيفة «ذا غارديان» مقابلات مع مواطنين بريطانيين، تفاوتت آراؤهم حول الاتفاق بين الإحباط والرضى. وأعرب كين توميسون، عن سعادته بالاتفاق، وأن يكون قد جرى التوافق لتأسيس علاقة طويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي. وأضاف «على الأقل، إنها خطوة إلى الأمام، الكل بإمكانه تنفس الصعداء، وأن نتوقف عن الدوران حول بعضنا كدجاجات بلا رأس». من جهته، بدا تشارلز ليا محبطاً، معتبراً أن اتفاق جونسون «ليس أفضل من اتفاق ماي. لا أدري لماذا سار على هذا الطريق. لم يسمحوا لنا بالاطلاع على التفاصيل، وقد كان يجب أن نعرفها قبل استفتاء 2016». وأضاف أنه «اتفاق سيئ ليس لبريطانيا فحسب، بل للاتحاد الأوروبي وجميع أعضائه».

قضية

عام الخسائر العسكرية للحكومة اليمنية

لم تحقق الحكومة في اليمن خلال عام 2020 أي مكاسب حقيقية تذكر، لا بل إنّ خسائرها توالت أمام جماعة الحوثيين من جهة، والانفصاليين من جهة أخرى، في حين أنّ لا مؤشرات على تغييرات عسكرية في هذا الوضع في المرحلة المقبلة، على الرغم من الإعلان عن حكومة جديدة

الكلمة للمليشيات شمالاً وجنوباً بعد التفريط بالمكتسبات

زكريا احمد

وضعت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، جملة من الأهداف لعام 2020، على رأسها استعادة مؤسسات الدولة، وتحرير المحافظات الخاضعة لجماعة «أنصار الله» (الحوثيين)، لكن عوضاً عن ذلك كانت على موعد مع فقد مكاسبها القديمة لتتحول إلى «ضيف شرف» حتى في المدن المحررة جنوباً. في الشمال، انقضّت جماعة الحوثيين على مديرية نهم شرق صنعاء، وصولاً للسيطرة على محافظة الجوف وغالبية مديريات البيضاء، فضلاً عن تضييق الخناق على مأرب. وفي الجنوب، أشهرَ الانفصاليون البطاقة الحمراء في وجه الشرعية، معلنين الإدارة الذاتية في محافظات عدن ولحج وأبين وسقطرى، والسيطرة على مؤسسات الدولة ومواردها الشحيحة.

بدأ الوهن يظهر على الشرعية منذ الأيام الأولى لعام 2020، إذ فرّطت أواخر يناير/ كانون الثاني الماضي، في مكاسب كانت قد راكمتها منذ سنوات في مديرية نهم الاستراتيجية، والتي كانت دائماً ما توصف بأنها مفتاح تحرير العاصمة صنعاء.

وإلى جانب العنصر البشري الضخم الذي تم الدفع به لمعركة فاصلة شرق صنعاء، اعتمدت جماعة الحوثيين خلال معارك 2020 على استراتيجية الحرب النفسية في ضرب الشرعية بالتحالف السعودي الإماراتي، وتفكيك كيان الجيش الوطني وكذلك القبائل الموالية له. وتمحورت الاستراتيجية الحوثية حول نشر لقطات مصورة لمعسكرات عريضة بكامل عتادها العسكري وقد وقعت تحت قبضة الجماعة، إلى جانب نشر وثائق هامة تحوي تفاصيل عن قوام الجيش ومعلومات تخصه، وهو ما ساهم في تقهقر معنويات القوات الحكومية التي تراجعت للوراء وأفسحت الطريق أمام الجحافل الحوثية لغزو المدن من دون قتال حقيقي، كما حصل في الجوف.

شكّلت مأرب ساحة رئيسية للمواجهات بين القوات الحكومية والحوثيين (فرانس برس)

لم يتوقف الأمر عند ذلك، إذ دأبت جماعة الحوثيين على شقّ تحالفات داخل القبائل الموالية للشرعية، وتسويق أخبار بشكل شبه يومي، تفيد بعودة العشرات من قوات الشرعية الذين كانت تصفهم بـ«المغرر بهم» إلى صنعاء بعد «إعلان التوبة».

وقال جنود في المنطقة العسكرية الثالثة بمأرب لـ«العربي الجديد»، إنّ الشرعية ساهمت في مسلسل الانكسارات التي حدثت خلال هذا العام، وذلك من خلال تجويع أفراد الجيش الوطني وحرمانهم من مرتباتهم لأشهر عدة، فضلاً عن تمكين قيادات عسكرية غير نزيهة من إدارة الألوية والجبهات، والتي غالباً ما تتهم ببيع الذخيرة المقدمة من التحالف السعودي لفصائل مسلحة تهزبها بدورها للحوثيين.

عملية إسقاط مقاتلة حربية من طراز «تورنيدو» في الجوف منتصف فبراير/شباط الماضي، واستمرار أسر طاقمها السعودي إلى الآن، مثّلت هي الأخرى جماعة الحوثيين دفعة معنوية وحافزاً أكبر لقضم المزيد من الأراضي، إذ أعلنت الجماعة بعد الحادثة بشهر، وتحديداً في 17 مارس/آذار الماضي، السيطرة على مديريات الجوف كافة، باستثناء مناطق في مديرية خب والشعف.

استغلّ الحوثيون تلك المكاسب والمواقع الاستراتيجية في شنّ هجمات مزدوجة على منابع النفط والغاز، الهدف الثمين بالنسبة للجماعة، والتي بدأت بشنّ هجمات واسعة من محاور صرواح بمأرب ومفرق الجوف (نقطة التقاء الطريق الرئيسي الرابط بين صنعاء ومأرب) وصولاً إلى العلم (بمديرية خب والشعف بمحافظة الجوف) التي تهدد منابع صافر (بمحافظة مأرب).

وفي البيضاء، أتاحت المعركة السريعة التي أشعلها القيادي في حزب المؤتمر والزعيم القبلي ياسر العواضي، ضدّ الحوثيين في مديرية ردمان آل عواض، فرصة سانحة لـ«أنصار الله» لفتح ثغرة غير متوقعة للشرعية من اتجاه جبهة قانية (شمال البيضاء). وأواخر يونيو/حزيران الماضي، كانت الجماعة قد بدأت بالتوغل بالفعل في المديريات الجنوبية لمأرب. وخلال الفترة من يوليو/تموز الماضي وحتى الآن، لم تحصد جماعة الحوثيين مكاسب سهلة كتلك التي تمت في نهم والجوف والبيضاء. وعلى الرغم من إحكام السيطرة على مديريتي رحبة وماهلية جنوبي مأرب، إلا أنّ الجماعة اصطدمت باستبسال غير مسبوق في القتال من قبل المقاتلين القبليين الذين أظهروا التفافاً واسعاً حول القوات التابعة للشرعية في الدفاع عن مناطقهم، وفقاً لخبراء عسكريين.

وفي السياق، قال ماجد الشميري، وهو من أفراد الجيش الوطني بمأرب، لـ«العربي الجديد»، إنّ جماعة الحوثيين كانت تتوقع بأن يأتي 21 سبتمبر/أيلول (ذكرى اجتياح صنعاء)، وقد سيطرت على قلب مدينة مأرب ومنابع النفط، لكنها اصطدمت بخيبة أمل، على الرغم من أنها رمت بكل ثقلها في سبيل تحقيق ذلك التحدي. وأضاف: «على الرغم من الهجمات من رحبة جنوباً ومدغل الجدعان وصرواح ونهم، إلا أنّ المليشيات لم تحقق أي تقدم يستحق الذكر، بل تعرضت لأكبر عملية استنزاف بشري وخسرت الآف المقاتلين والقيادات البارزة خلال أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني الماضيين، على وجه التحديد». واستبعد العسكري اليمني أن تتمكن جماعة الحوثيين من الحسم في مأرب عسكرياً خلال الأيام المقبلة، في حال لم تحدث أي عملية سياسية، لافتاً إلى أنّ الأسابيع الأخيرة من عام 2020 الحالي شهدت ترتيب صفوف الشرعية بشكل أفضل في المنطقة العسكرية السابعة والثالثة والسادسة، خلافاً لما كانت عليه بداية العام، وأن العام المقبل سيكون مختلفاً.

الفترة المقبلة لن تشهد تغييراً جذرياً في عدن

وبعيداً عن مأرب التي باتت المسرح الأبرز للعمليات العسكرية البرية والجوية خلال 2020، توقع خبراء عسكريون تحدثوا لـ«العربي الجديد»، عدم حدوث تغيير جذري في خارطة السيطرة والنفوذ على الأرض خلال الأشهر المقبلة، خصوصاً أنه لم تعد هناك محافظات، غير مأرب، تشكل مطمعاً حقيقياً للحوثيين، فضلاً عن قناعة لدى الشرعية والتحالف السعودي باتخاذ وضعية الدفاع فقط، من دون البحث عن استعادة ما تمت خسارته.

وعلى الرغم من توقيع اتفاق الرياض في نوفمبر 2019، إلا أنّ «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، لجأ إلى قوة السلاح بهدف انتزاع مكاسب سياسية، إذ منع عودة الشرعية لممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة عدن، قبل أن يعلن أواخر إبريل/ نيسان الماضي، ما يسمى بـ«الإدارة الذاتية» في مدن الجنوب. وسيطر الانفصاليون على مؤسسات الدولة في عدن، وعجزوا عن تطبيق خطوتهم في حضرموت والمهرة، لكنهم واصلوا مسيرة التمرد المسلح إلى جزيرة سقطرى التي قاموا بإسقاطها، مطلع يونيو الماضي، وطرد محافظها رمزي محروس. وعلى الرغم من تفجّر الوضع عسكرياً بين الشرعية والانفصاليين في محافظة أبين، منتصف مايو/أيار الماضي، إلا أنّ السعودية أجبرت الحكومة اليمنية على تقديم المزيد من التنازلات تحت مسمى آلية جديدة لتطبيق اتفاق الرياض. وبموجب الآلية التي تم طرحها في 29 يوليو الماضي، أصدر الرئيس عبدربه منصور هادي قرارات أسند فيها محافظة عدن لمحافظ انفصالي هو أحمد حامد لملس، وكلّف معين عبد الملك بتشكيل حكومة جديدة يشارك فيها «المجلس الانتقالي الجنوبي».

وبعد سلسلة من التعقيدات، لم تبصر الحكومة الجديدة النور سوى في 18 ديسمبر/كانون الأول الحالي. ومن إجمالي 24 حقيبة، حظي «المجلس الانتقالي» بـ5 حقائب، بعد التنفيذ الشكلي للشق العسكري من اتفاق الرياض.

وعلى الرغم من تشكيل الحكومة، والإشادات الدولية التي كالت المديح للسعودية، تبعث الطريقة والاستعجال الذي تم به تنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض، إشارات غير مطمئنة حول شكل المرحلة المقبلة، في ظلّ نوايا مبيّتة من الانفصاليين لاستخدام الشرعية كواجهة لإدارة عدن.

وإضافة إلى عدم تمكين مدير شرطة عدن أحمد حامد من ممارسة مهامه بعد نحو 5 أشهر من تعيينه بقرار جمهوري، قال مصدر حكومي لـ«العربي الجديد»، إنّ «المجلس الانتقالي» يسعى إلى فرض ما تسمى بقوات الحزام الأمني والدعم والإسناد باعتبارها اللجنة الأمنية لعدن، ومنحها مهام تأمين المرافق السيادية، بالتوازي مع تعنّت لناحية عدم السماح لألوية الحماية الرئاسية بدخول عدن. وفي ظلّ المؤشرات السلبية، يعتقد مراقبون أنّ الفترة المقبلة لن تشهد تغييراً جذرياً على الأرض في عدن ومدن الجنوب، ولن تستعيد الشرعية قبضتها على مؤسسات الدولة المختطفة من قبل الانفصاليين منذ أكثر من عام.

وفي هذا الإطار، اعتبر الكاتب والمحلل السياسي اليمني، عبد الله دوبلة، أنّ «ما حدث أخيراً بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي أشبه بهدنة مؤقتة لن تقود إلى أي تغيير، في ظلّ استمرار السيطرة الأمنية والعسكرية للانفصاليين على العاصمة المؤقتة عدن». وقال دوبلة، في حديث مع «العربي الجديد»: «سنكون أمام حكومة مشلولة محدودة الصلاحيات، وستجد نفسها محاصرة في قصر معاشيق الرئاسي، ومضطرة إلى دفع المرتبات للانتقالي وجنوده».

وأشار الكاتب اليمني، إلى أنّ «المؤشرات تؤكد أنه لن يكون بمقدور الوزراء كافة العمل من عدن، وأنّ المجلس الانتقالي لن يسمح بعمل إلا من ترضاه الإمارات، وهو ما سيجعل بعض الوزراء يمارسون مهامهم من الرياض، كما فعلت الحكومات المتعاقبة منذ 2015».

انفجار لغم بحري

أعلن التحالف بقيادة السعودية، والذي يقاتل في اليمن، أمس الجمعة، أن لغماً بحرياً زرعه الحوثيون ارتطم بسفينة شحن تجارية جنوب البحر الأحمر، مسبباً أضراراً طفيفة أصابت مقدمة السفينة من دون وقوع خسائر بشرية. واتهم التحالف، في بيان، الحوثيين بأنهم «يواصلون زراعة الألغام جنوب البحر الأحمر وباب المندب». مع العلم أن التحالف أعلن أول من أمس الخميس عن اكتشاف وتدمير 4 ألغام بحرية خلال 24 ساعة.

قضية

انتقام على الهوية وأداة لقمع معارضي الخارج من أصحاب المواطنة المزدوجة
إسقاط الجنسية المصرية

يخشى الا يكون القرار المتخذ بإسقاط الجنسية المصرية عن غادة نجيب، زوجة الفنان هشام عبدالله، الوحيد من نوعه خلال الفترة المقبلة، وان تعمد السلطات المصرية إلى التوسع في تطبيقه على المعارضين الموجودين في الخارج، والذين يمتلكون جنسية دولة اخرى، في إطار سياسة التنكيل المتبعة بحقهم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يعكس قرار مجلس الوزراء المصري، الخميس الماضي، إسقاط الجنسية عن غادة نجيب، زوجة الفنان هشام عبدالله، المقيمين بالخارج والمعروفين بمواقفهما الإعلامية ضد النظام، عدداً من المستجدات على صعيد أدوات التنكيل والعقاب المعتادة التي تستخدمها الأجهزة وشخصيات بارزة في دائرة الرئيس عبد الفتاح السيسي لقمع المعارضين، وبخاصة المقيمون خارج مصر. وقد تمدد هذه الأدوات لتشمل المعارضين في الداخل، إذا استمر الصمت الحقوقي والدولي واسع النطاق على تلك الممارسات غير الدستورية والمنافية لأبسط حقوق الإنسان، طالما لا ينتمي هؤلاء المعارضون إلى منظمات، أو جمعيات، أو تيارات تملك القدرة على حشد الضغوط الأجنبية على النظام.

وصدر القرار في أعقاب حملة شنتها غادة عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي على الضابط النافذ أحمد شعبان، مدير مكتب مدير المخابرات عباس كامل والمقرب لنجل السيسي ضابط المخابرات محمود، والذي يعتبر المحرك الأساسي لإدارة المشهد السياسي والإعلامي المصري. وعلى الرغم من ذلك فهو يصب انتقامه دوماً على كل من يجرؤ على تناول سيرته، أو الحديث عن علاقاته ونشر صوره، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي. وهو ما فعلته غادة، بتسليط الضوء على توجيهاته المستمرة للإعلاميين الموالين للسلطة بالهجوم عليها، وعلى زوجها وعدد من النشطاء المقيمين في قطر وتركيا.

واستند القرار إلى أن غادة سورية الجنسية في الأصل -أي تحمل جنسية غير المصرية وبالتالي لن تكون بدون جنسية عند إسقاط المصرية عنها- وأنها تقيم بصورة عادية خارج البلاد -على الرغم من أن هذا الأمر ليس من موجبات إسقاط الجنسية بذاته- وأنه قد صدر ضدها حكم جنائي في جريمة إضرار بأمن الدولة من جهة الخارج. وكانت غادة قد احتجت غيابياً، في أغسطس/آب 2018 مع زوجها و26 متهماً آخرين، إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ، على ذمة اتهامها في القضية رقم 1102 لسنة 2017، والمعروفة إعلامياً بـ«إعلام الإخوان» والتي تقتصر وقائعها على أحداث حصلت خارج البلاد. وكان تحريك القضية يهدف فقط إلى إصدار أحكام ضد هؤلاء المعارضين، لتسهيل إدراجهم على قائمة الإرهابيين داخل البلاد، بما يتيحه ذلك من وضعهم على قوائم ترقب الوصول والتحفظ على أموالهم وأملاكهم في مصر، ومنع تجديد جوازات سفرهم أثناء إقامتهم خارج البلاد. وفي 31 يناير/كانون الثاني 2019، بعد محاكمة صورية لم تتعد أسابيع، استعراض اتهامات النيابة، قضت الدائرة 14 إرهاب بمحكمة جنايات الجيزة، بالسجن 5 سنوات لكل من غادة وهشام لإدانتهما مع باقي المتهمين في القضية. ورغم صدور هذا الحكم منذ عامين تقريباً، وتماثل موقف غادة مع المئات من المدانين الموجودين خارج مصر منذ 2013، إلا أن دخولها في مواجهة دعائية مع أحمد شعبان كان العامل الوحيد الذي أدى في الآونة الأخيرة إلى إخراج ملفها لدى الأمن الوطني والمخابرات العامة، والبحث عن طريقة للتنكيل بها

يتبع النظام العديد من الأساليب للتنكيل بالمواطنين (زياد أحمد/Getty)

معوقات عدة

تنطوي الأفكار الخاصة بإسقاط الجنسية، تحديداً على المحبوسين، على عقبات. فإسقاط الجنسية عن المحبوسين قد يزيد من بطلان استمرارهم في محبسهم. وفي هذه الحالة قد يحف للسجين «عديم الجنسية» التقدم الى المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكوى رسمية قد ينتج عنها ترحيله من مصر. كما قد يصبح من حق السجين، او بعض السجناء، نيل حق التقدم بطلب اللجوء السياسي الى اي دولة ملتزمة بالإعلان العالمي لحقوق الانسان.

القرار الخاص بغادة نجيب صدر من مكتب عباس كامل

توجد افكار تدرس بشان إسقاط الجنسية كعقوبة تكميلية

اتهامات لنوري المالكي بإقصاء المعارضين العراق: تصدع داخل حزب الدعوة

بغداد ـ **زيد سالم**

يشهد حزب الدعوة الإسلامية، أحد أقدم الأحزاب السياسية على الساحة العراقية الحالية، بقيادة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، موجة جديدة من الإقالات والانسحابات، هي الثالثة من نوعها منذ العام 2003، وفقاً لما كشفته مصادر في الحزب لـ«العربي الجديد». وكان الحزب قد شهد عدة تصدعات سابقة، أسفرت عن ولادة تنظيمات جديدة بتسميات قريبة من الحزب الأم، مثل «الدعوة تنظيم الداخل»، ومن قبله «حركة الدعوة الإسلامية»، و«الدعوة تنظيم العراق»، وصولاً إلى التكتل الذي التحق برئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي خلال تشكيله تحالف «النصر»، في انتخابات 2018.

التصدع الجديد في الحزب يأتي قبل نحو ستة أشهر من موعد الانتخابات المبكرة المفترضة في يونيو/ حزيران المقبل.

وتُلقي قيادات بارزة بالحزب في بغداد مسؤولية التصدع على زعيمه، إذ تؤكد أنّ قرارات الفصل من الحزب أو فرض عقوبات تنظيمية، تطاول كل الأعضاء المعارضين لتوجهات وسياسات المالكي، والمنتقدين للفساد المالي وثراء قادة الحزب الفاحش. وهو ما أكده القيادي السابق، أحد منظري الحزب غالب الشابندر، لـ«العربي الجديد»، إذ تحدث عن تحول الحزب لحكم عائلي، في إشارة إلى المالكي وأقاربه المسيطرين على «الدعوة». والأسبوع الماضي، كُشف عن فصل القيادي في الحزب الشيخ مهند الساعدي، الذي يُعرف بأنه مجدد ومحدّث للخطاب الديني والسياسي، وأنه من معارضي رئيس الوزراء السابق. وأصدرت هيئة الانضباط داخل حزب «الدعوة»، التي يرأسها الشيخ عامر الكفيشي، أحد المقربين من المالكي، قراراً بإنهاء عضوية الساعدي. وجاء ذلك بعد تسريبات، أوردتها وسائل إعلام عراقية، أفادت بأن الساعدي كان قد طلب التحقيق في مصدر كسب المالكي مبلغاً يقدر بـ50 مليون دولار، جزاء إدارته لملف تصفية الممتلكات المنقولة التابعة للمعسكرات الأميركية بعد انسحاب القوات الأجنبية. وجاء في نص قرار الفصل أن «الداعية مهند الساعدي لم يُظهر التزاماً بسياقات العمل الدعوي وسلوك الداعية في أن يكون نقده بناءً ومثمراً لصالح الدعوة وقوتها».

فصل القيادي في الحزب مهند الساعدي الأسبوع الماضي

وأكد ثلاثة أعضاء من داخل «الدعوة»، تواصلت معهم «العربي الجديد»، أن «أعضاء آخرين اختاروا الانسحاب بهدوء من دون الإعلان عن ذلك، خصوصاً بفروع الحزب في بغداد والناصرية وكربلاء». وأوضحوا أن «ذلك جاء بسبب طريقة إدارة المالكي للحزب، وسيطرته على قراراته وممارسته الإقصاء أو التهميش لكل معترض أو متحفظ على قراراته، وطريقة إدارة الحزب، والذي تراجعت شعبيته كثيراً بعد التظاهرات الشعبية في بغداد وجنوب ووسط العراق. كما اختار البعض الاصطفاف مع معسكر حيدر العبادي الذي يقف حزبياً ضد نوري المالكي». وقال عضو في الحزب، فضل عدم الكشف عن اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «على الرغم من أن المنهج الداخلي يعطي الحرية للدعاة (أعضاء الحزب)، بأن يعبروا عن آرائهم في الشؤون السياسية، وتحديداً بما يتعلق بنقد قيادة الحزب، إلا أن خفض أصوات المعارضين داخله بات السمة البارزة خلال السنوات الأربع الماضية، حيث اقصت لجنة الانضباط، بأوامر من المالكي، جميع المعارضين».

وبشأن فصل مهند الساعدي، أشار العضو في الحزب إلى أن «الساعدي يعارض وجود بعض الشخصيات داخل حزب الدعوة، ومنهم حسين أحمد المالكي، الملقب بالحاج أبو رحاب، وياسر صخيل، وآخرون من أقارب وأصهار نوري المالكي، الذين يديرون الحزب. وهذا من أهم الأسباب التي أدت إلى فصل الساعدي، فضلاً عن طرد آخرين في مكاتب الحزب في محافظات وسط وجنوب البلاد. ومن أقوال الساعدي، في آخر لقاء له ببعض قادة الحزب، إن الأخير بات يشبه حزب البعث»، في إشارة إلى حكم العائلات. وبيّن أن «الحزب بات خالياً من البُنية التنظيمية العقائدية، ويخضع لأهواء الشخصية التي تمثل المالكي شخصياً». من جهته، قال القيادي السابق في «الدعوة» غالب الشابندر إن «الحزب لم ينحرف من حيث العقيدة، ولكن هناك أموراً أخرى كثيرة طرأت عليها تغييرات، من خلال سيطرة عائلة نوري المالكي وأصهاره على كل ما يتعلق بالحزب من قرارات ومخرجات، حتى بات يشبه أي أسرة حاكمة في البلدان العربية، وبات القيادة لا تعترف بالتنظيم». في المقابل، نفى العضو في الحزب عباس الموسوي، وجود انشقاقات في حزب «الدعوة»، وقال «لو كانت هناك انشقاقات لسمع العراقيون بفتح مكاتب سياسية جديدة». وبشأن فصل بعض الأعضاء بسبب معارضتهم لسياسة قيادة الحزب، اعتبر الموسوي، في اتصال مع «العربي الجديد»، أنه «إجراء طبيعي تتبعه كل الأحزاب العراقية»، على حد قوله.

وهي خارج البلاد. وقد استقر الأمر على إسقاط الجنسية المصرية عنها.

وقال مصدر حكومي مطلع على الملف إن طلب إسقاط الجنسية، في الأوضاع الطبيعية، يصدر من وزارة الداخلية، بناء على تقارير الأمن الوطني، مع تقرير من الأمن القومي بالمخابرات العامة فقط في حالات المواطنين ذوي الأصول أو الجنسية الفلسطينية، والمنتمين لحركات سياسية إسلامية خارج البلاد. لكن القرار الخاص بغادة نجيب صدر رأساً من مكتب عباس كامل، نظراً لحملة التشهير التي شنتها ضد شعبان. وأضاف المصدر أنه لا يمكن قياس حالة غادة نجيب على حالات أخرى مماثلة، بما في ذلك المدانون في نفس القضية الخاصة بإعلامي «الإخوان» والمعارضين في الخارج، لأن الغالبية العظمى منهم يحملون الجنسية المصرية وحدها، وهو ما يمثل عقبة أمام رغبة النظام الحقيقية في إسقاط الجنسية عنهم. لأن إسقاط الجنسية عن المتهمين المطلوبين، والموجودين خارج البلاد من هذه الفئة، سوف يؤدي تلقائياً إلى سقوط حق القاهرة في المطالبة بملاحقتهم كمواطنين مطلوبين لمحاكم مصرية. وسيمنحهم هذا القرار الفرصة للحصول على جنسية أي دولة أخرى، أو اللجوء لدول لا تربطها بمصر اتفاقيات تسليم أو تعاون قضائي، ما يعني إنهاء فرصة السلطة استعادتهم إلى الأبد.

وأوضحت مصادر أن التنكيل بغادة يمكن أن يتكرر مع فئة وحيدة من المعارضين الموجودين خارج البلاد، وهم الذين حصلوا على جنسيات أجنبية أياً كان نوعها، مع صدور أحكام جنائية ضدهم أو عدم إخطارهم السلطات المصرية بحصولهم على الجنسية الأخرى، حتى إذا كانت الدولة الأخرى تسمح بازدواجية الجنسية، ولا تتطلب بالضرورة التنازل عن المصرية. أما المتجنسين بجنسيات أجنبية تشترط التنازل، وتنازلوا بالفعل أو تقدموا بطلب التنازل، فهم في مأمن من اتخاذ إجراءات ضدهم، ولكن ربما يجدون صعوبة لاحقاً في استعادة الجنسية المصرية، حتى إذا تم هذا في أوضاع سياسية أخرى. علماً بأن بعض المناصب والأعمال في مصر يشترط لشغلها الاحتفاظ بالجنسية المصرية وحدها.

وكشفت المصادر أن صدور القرار ضد غادة نجيب يتزامن مع مناقشات موسعة حول المقترح الذي طلبت دائرة السيسي دراسته -وكشفت عنه «العربي الجديد» في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي- بإسقاط الجنسية المصرية عن المتهمين بالانتماء لجماعات إرهابية، وتوقيع عقوبات اقتصادية واجتماعية عليهم وذويهم، بحرمانهم من بعض المزايا المتاحة لباقي المواطنين، مثل الضمان الاجتماعي والتموين الحكومي. وذكر أن هناك أفكاراً متقدمة تدرس حالياً بإسقاط الجنسية كعقوبة تكميلية، وليست كقرار صادر من مجلس الوزراء، عن المدانين في جرائم بعينها، مثل الإضرار بالدولة من الخارج والداخل والانتماء لجماعات محظورة، مع إجراء تعديل على الدستور للتغطية على العيوب الدستورية المتوقع أن تتضمنها النصوص التشريعية المقترحة، خاصة بعد تعثر إصدار مشروع مشابه في خريف 2017 لعيوب دستورية واضحة. وأشارت إلى أنه من الممكن إعادة التداول في هذا المقترح بمجلس النواب الجديد، مع الوضع في الاعتبار إمكانية امتداده ليشمل تعديل مادة الجنسية في الدستور، وسط الموجة الثانية المنتظرة من التعديلات على دستور 2014.

إضاءة

الانتخابات الإسرائيلية الرابعة: متاهة الجنرالات في كواليس السياسة

تعيد التطورات في إسرائيل، خصوصاً التي تتعلق بمستقبل رئيس حزب كاحول لفان بني غانتس، تسليط الضوء على مصير العديد من الجنرالات الذين اختاروا الدخول في الحياة السياسية

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

يعيد المسار القصير جداً للجنرال بني غانتس، رئيس حزب كاحول لفان، ورئيس الحكومة البديل، في السياسة الإسرائيلية، والذي يبدو أنه وصل إلى نهايته من حيث كونه شخصية مفتاحية في السياسة الإسرائيلية، إلى الأذهان مساراً مشابهاً كان من نصيب كثير من رجال الجيش الإسرائيلي والجنرالات «العباديين» ورؤساء الأركان الذين خاضوا في السياسة الإسرائيلية منذ تأسيس دولة الاحتلال في سنواتها الأولى، وتم إبقاؤهم في ظل رئيس الحكومة المؤسس دافيد بن غوريون، الذي سعى إلى إبقاء وزارة الأمن بين يديه. ومنذ إقامة دولة الاحتلال على أنقاض الشعب الفلسطيني، دخل الحياة الحزبية الإسرائيلية أكثر من عشرين جنرالاً، بدأ أغلبهم حياتهم السياسية المدنية في حزب العمل بمختلف مسمياته، من «أحدوت هعفودا» وحتى «يسرائيل أحات»، وهو الاسم الذي خاض تحته إيهود باراك انتخابات رئاسة الحكومة عام 1998. فإلى جانب يسرائيل غاليلي، لمعت في سماء الحكومات الإسرائيلية من الأولى وحتى الحكومة السابعة عشرة، عام 1974، أسماء جنرالات مثل موشيه ديان وحاييم بارليف، لكنهم جميعاً تولوا وزارات غير مهمة بالضرورة، باستثناء الجنرال موشيه ديان، الذي فرضت قيادة حزب مباي على أشكول ليفي تعيينه وزيراً للأمن قبيل أيام معدودة من حرب يونيو/ حزيران عام 1967 بفعل حسابات داخلية هدفت أساساً إلى ضرب ليفي والتخلص منه على رأس الهرم.

لكن التغيير الأساسي في سياق النظرة الإسرائيلية إلى «الخلّاص» من خلال قادة أركان سابقين بدأ في العام 1974، ومرة أخرى بفعل حسابات المعسكرات الداخلية في حزب مباي، عندما انتصر إسحاق رابين، جنرال حرب يونيو، على الرغم من أنه لم يكن قد قضى في الحزب أكثر من عام واحد، على شمعون بيرس، الذي اعتبر خليفة بن غوريون فيما كان الحزب قد ملّ من سطوة الأخير. تفوق رابين على بيرس بـ44 صوتاً، مع أنه كان حديث العهد في حزب كان يقدس الحياة والعطاء الحزبيين. تمكن رابين بعد استقالة غولدا مئير من تشكيل حكومته الأولى.

كان رابين أول جنرال يستطيع التغلب على التنظيم الحزبي

معظم الجنرالات بدأوا حياتهم السياسية في حزب العمل

لم تدم حكومة رابين الأولى أكثر من 3 سنوات بعدما اضطر إلى الاستقالة عقب اكتشاف قيام زوجته ليئاة رابين بالاحتفاظ بحساب في أحد المصارف الأميركية، خرج بخسر أمام بيرس في الانتخابات الداخلية للحزب حتى العام 1992، حيث تمكن من الانتصار عليه، مرة أخرى من خلال استغلال مشاعر الخائبين من شمعون بيرس داخل الحزب واستمالتهم إلى جانبه.

كان رابين أول جنرال ورئيس أركان يستطيع التغلب على التنظيم الحزبي، بفعل الخلافات الداخلية، لكن فوزه أول مرة في رئاسة الحكومة، فتح الطريق أمام مسار السياسة الحزبية لرؤساء أركان وجنرالات آخرين لخوض غمار السياسة. وهكذا انضم بعد رابين، جنرالات ورؤساء أركان آخرون لأحزاب على أمل الفوز بالمنصب الرفيع، سواء لرئاسة الحكومة أو وزارة الأمن. وكان حزب العمل الهدف والبيت الأول الذي اختاره جنرالات إسرائيل، فانضم للحزب على مر السنين: حاييم بارليف، وموطيه غور، وفؤاد بنيامين بن إليعزر، وأوري أور، وإيهود باراك.

كان باراك ثاني رئيس أركان يتمكن من الفوز برئاسة حزب العمل، ومن الفوز برئاسة الحكومة عندما تغلب عام 1998 على بنيامين نتنياهو. لكن باراك، وعلى الرغم من كونه أكثر عسكري إسرائيلي حاصل على أوسمة عسكرية، فشل في قيادة دفة الحكومة والسيطرة على المشهد الداخلي لحزبه، فاتجه إلى انتخابات جديدة لرئاسة الحكومة، من دون حل الكنيست. وقع باراك، مثل رابين في ولايته الأولى، بخطأ الغرور بأن رصيده العسكري سيكون ضمانة له لأن يصوت الإسرائيليون له، تأسياً أن خصمه في تلك الانتخابات عام 2001، أرئيل شارون، والذي تزعم الليكود بعد انسحاب بنيامين نتنياهو المؤقت من الحياة الحزبية، أكثر دموية منه وأكثر تمرساً في السياسة الحزبية وكواليسها من جهة. ومن جهة ثانية أغفل باراك توجه فلسطينيي الداخل إلى معاقبته ومقاطعة الانتخابات نتيجة سياسته في الملف الفلسطيني العام ومسؤوليته عن سقوط 13 شهيداً من أبنائهم في هبة القدس والأقصى عام 2000. كان شارون أول جنرال اختار بعد مسيرته العسكرية أن يخوض غمار السياسة من خارج حزب العمل، فشكّل حزب شلوم تسيون بعد حرب 1973، ثم تحالف مع حركة حيروت بقيادة مناحيم بيغن، وحزب الليبراليين الأحرار لتشكيل الليكود، وليكون أول جنرال وعسكري يمد اليمين بالمسوغات العسكرية لرفض حل «التسوية الإقليمية ومبدأ الأرض مقابل السلام»، بعد أن كانت مثل هذه المسوغات العسكرية متوفرة بالأساس لحزب العمل. ومع أن شارون حظي بتعيينه وزيراً للأمن في حكومة بيغن، إلا أن دوره في مجازر صبرا وشاتيلا، خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وقرار لجنة «كوهين»، وهي لجنة التحقيق الرسمية الإسرائيلية، بإقالته من منصبه، جعله يمضي ردحاً من الزمن لا يستطيع أن يكون مرشحاً لرئاسة الحكومة عن اليمين، إلى أن جاءته الفرصة بعد خسارة نتنياهو لصالح باراك، وتزعمه الليكود وخوض الانتخابات لرئاسة الحكومة مقابل إيهود باراك والتغلب عليه، ثم في العام 2005 تشكيل حزب كديما مع شمعون بيرس وتسيبي ليفني، بعد الانشقاق عن الليكود.

عملياً، يمكن القول إنه بين رابين وباراك وشارون، شهدت الساحة الحزبية الإسرائيلية «مساراً مدنياً مكملاً» لجنرالات سابقين في الجيش، منهم من جرّب حظوظه أيضاً في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، بعيداً عن الليكود والعمل، مثل الجنرال يغئال يادين، الذي شكل أول حزب وسط في إسرائيل، تحت اسم داش، عام 1976، والجنرال موشيه ديان، وعيزر فايتسمان، ورفائيل إيتان، وحتى أفيغدور كهلاني، الذي شكل حزباً تلخص برنامجه الأساسي بمعارضة أي انسحاب من هضبة الجولان السوري المحتل.

ولاحقاً في بداية التسعينيات، انخرط جنرالات آخرون في العمل الحزبي، بعد أن أصبح وجود «نجوم العسكر» جزءاً أساسياً من المشهد الحزبي في إسرائيل، ومن أبرزهم: يتسحاق مردخاي، الذي كان وزير أمن في حكومة نتنياهو الأولى، والجنرال أمنون ليفكين شاحاك، الذي كان شريكاً في حزب المركز بقيادة يتسحاق مردخاي، ودان مريدور، ولاحقاً بعد شارون، ومن خلال حزب كاديما نفسه، حاول رئيس الأركان شاؤول موفاز فيما انتهى به وزيراً بلا حقيبة في حكومة نتنياهو عام 2012 لفترة لم تزد عن سبعين يوماً ثم اعتزل الحياة السياسية عام 2015.

ومع أن حزب العمل حاول استعادة عافيته بعد سقوط باراك بالاعتماد مرتين على جنرالين سابقين، هما عميرام متسناع وبن إليعزر، إلا أن محاولاته باءت بالفشل هي الأخرى. وحتى الجنرالات الذين انضموا للليكود في الأعوام الأخيرة، وعلى رأسهم موشيه يعالون، لم ينجحوا في إزاحة نتنياهو، أو الوصول لرأس الهرم. ويمكن القول مع بعض الحذر، إن فشل تجربة كاحول لفان بقيادة الجنرالين بني غانتس وغابي أشكنازي هو مؤشر لبدء تحول في المشهد الحزبي الإسرائيلي بعيداً عن الرتب والأوسمة العسكرية بعدما أبدوا عدم خبرة وتاهوا أكثر من مرة في كواليس الأحزاب ودهاليزها من دون أن يوفروا البضاعة (الوعود) التي تعهدوا بها، من جهة، ولأن مصير الضفة الغربية المحتلة ومسألة التسوية الإقليمية ومعادلة الأرض مقابل السلام من جهة أخرى، لم تعد المعيار الأساسي الموجه للناخب الإسرائيلي، وبات بقاء الاحتلال أمراً بديهياً ولا يلزم سوى «تبييضه» سياسياً ودبلوماسياً.

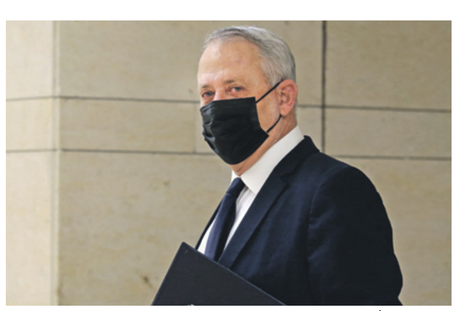

مصير غانتس مشابه لما واجه العديد من الجنرالات (فرانس برس)

دعوات لقانون يحمي الحريات

تونس: 5 سنوات من «الطوارئ»

يتواصل تمديد حالة الطوارئ في تونس منذ 5 سنوات لاعتبارات أمنية عدة، وسط تأجيل البت بمشروع قانون جديد ينظم حالة الطوارئ

تونس ـ **وليد التليلي**

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد، أمس الجمعة، تمديد حالة الطوارئ في كامل البلاد لمدة ستة أشهر، ابتداءً من 26 ديسمبر/ كانون الأول 2020 حتى 23 يونيو/ حزيران 2021. وبقراره أمس، تكون قد انقضت أكثر من خمس سنوات على فرض حالة الطوارئ في تونس، منذ أن أعلنها الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، إثر التفجير الانتحاري في تونس العاصمة، الذي أودى بحياة 12 عنصراً من الأمن الرئاسي، وجرى تجديد حالة الطوارئ دورياً منذ ذلك الوقت، بشهر وثلاثة أشهر إلى ستة، استناداً إلى أمر قديم يعود إلى 1978.

وجاء التمديد على الرغم من موقف سعيد الذي كان قد اعتبر أنّ قانون الطوارئ غير دستوري، وقال لدى توقيعه تمديداً سابقاً إنّه كان مجبراً على إعلان تمديد حالة الطوارئ «كمن يمسك بجمرة». وكان سعيد، قبل أن يصبح رئيساً، قد اعتبر أن حالة الطوارئ تحولت إلى أداة من أدوات الحكم، مضيفاً «لا يمكن أن يتم إعلان حالة الطوارئ إلا إذا توفرت جملة من الشروط الموضوعية التي جاء بها الدستور، على غرار وجود خطر داهم يهدد كيان الجمهورية بحيث يتعذر معها السير العادي لدواليب الدولة». وينتظر التونسيون أن يبادر الرئيس إلى التحرك على نحو يتماشى مع مواقفه، لا سيما أن الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي كان قد تقدم بمشروع قانون جديد ينظم حالة الطوارئ، ولكنه يراوح مكانه في البرلمان ويتم تأجيل النقاش فيه كل مرة بسبب المعارضة الواسعة من منظمات حقوقية. وسبق أن دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» البرلمان التونسي إلى التخلّي عن مشروع هذا القانون أو مراجعته بشكل شامل، بسبب منحه السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة لتقييد الحريات أو فرض الإقامة الجبرية أو تعليق عمل الجمعيات، بالإضافة إلى فرض قيود على التنقل وتفتيش المحلات ومراقبة الصحافة والمنشورات والبث الإذاعي والسينما والمسرح، من دون الحصول على إذن مسبق.

ويذكر الباحث محمد أنور الزياني، في دراسة نشرتها المفكرة القانونية حول هذا القانون، بأنّ رئاسة الجمهورية أودعت في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنظيم حالة الطوارئ مع طلب استعجال النظر فيه.

وتُعتبر المصادقة على مشروع هذا القانون ضرورية من أجل تعويض الأمر رقم 50 لسنة 1978 المتعلق بتنظيم حالة الطوارئ، وذلك احتراماً لمقتضيات الفصل 65 من الدستور الذي ينصّ على ضرورة تنظيم المسائل التي تمسّ الحقوق والحريات بمقتضى قوانين أساسية. ويعد تنظيم حالة الطوارئ حالة استثنائية يمكن خلالها الحدّ من ممارسة العديد من الحقوق والحريات، نظراً لوجود خطر يهدد الأمن والنظام العام، ويتم في تونس إلى اليوم بمقتضى أمر رئاسي، وهو ما يعتبر خرقاً صارخاً لأحكام دستور 2014. وبحسب الزياني، فإنه بالاعتماد على هذا الأساس يجب وضع ضمانات في إطار مشروع هذا القانون الذي يتعلق بالحد من ممارسة الحقوق والحريات لكي لا يتم التعسف في إعلان حالة الطوارئ وتمديدها. ومن المفيد، بحسب الزياني، أن يضع المشروع آلية تمكن السلطة من ممارسة الرقابة بعضها على بعض.

> أعلنت «الطوارئ» للمرة الأولى في 24 نوفمبر 2015

وقال رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان جمال مسلم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه يتم، ومنذ 5 أعوام، تمديد حالة الطوارئ في تونس، ويتم التمديد بناء على الوضع العام وحماية للبلاد، و«لكن بما أنه قانون قديم ويعود إلى 1978، فإنه مرفوض، رغم أنه يمكن للسلطة استعماله متى شاءت، ولكن ربما الحراك الاجتماعي الحاصل في تونس يجعل السلطة مقيدة ولا تستعمله بصفة مطلقة، غير أنه يبقى يحد من الحريات كلما تم استعماله».

وشدد مسلم على أنّ مشروع القانون الذي أعدته وزارة الداخلية «مرفوض»، مشيراً إلى أنّه تم العمل في الرابطة، بمعيّة عدة منظمات و«الاتحاد العام التونسي للشغل» و«النساء الديمقراطيات» ومكونات من المجتمع المدني، على عديد من المقترحات والتي تعتبر بديلاً لهذا القانون ولمشروع القانون بضمانات أكثر. وبيّن أنّ «المشروع البديل يحتوي على ضمانات قضائية في تطبيق الحظر والإجراءات لا سلطة مطلقة لوزارة الداخلية». من جهته، يرى رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان عبد الباسط بن حسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «اعتماد قانون الطوارئ القديم صدر في ظروف خاصة من تاريخ تونس، ولا يمكنه أن يمثل حلاً للأخطار التي يمكن أن تهدد البلاد، ولا سيما الأمنية منها»، مبيناً أن التمديد المتواصل لإعلان هذه الإجراءات الاستثنائية منذ 2015 «لا يمكن أن يستمر، لأنّ في ذلك خطراً كبيراً على الحريات التي نصّ عليها الدستور».

تبريرات امنية متكررة لتمديد حالة الطوارئ في تونس (Getty)

إضاءة

الأزمات تتكثف بنهاية سنة صعبة

صلاح الدين الجورشي

لم تكن زيارة رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي إلى باريس أخيراً في مستوى الآمال التي علّقت عليها. وعلى الرغم من بعض النقاط الإيجابية التي تحققت، فقد سجلت نقائص، وخلفت الزيارة أسئلة تنتظر إجابات من مصادر موثوق بها، وهو ما جعل منها باهتة. الأهم من ذلك أن الزيارة كشفت من جديد عن استمرار «الحرب الباردة» بين رئاستي الجمهورية والحكومة.

زيارة المشيشي كانت الأولى التي يقوم بها رئيس الحكومة خارج البلاد. كان يفترض أن تتهيأ لها كل شروط النجاح، وأن تُطبخ تفاصيلها على نار هادئة، وأن تكون بالخصوص محل تنسيق وتشاور مسبق بين رأسي السلطة التنفيذية. كما كان من المفترض أن يكون من ضمن الوفد الرسمي وزير الخارجية عثمان الجارندي. كذلك يفترض الدفاع عن نتائج الزيارة من قبل الجميع، بدءاً من رئاسة الجمهورية، وصولاً إلى جميع الساهرين على تحسين صورة تونس في الخارج والمدافعين عن مصالحها الكبرى.

تصعيد اجتماعي وسياسي

حصل كل ذلك في سياق تتعرض فيه البلاد إلى سلسلة من عمليات التصعيد الاجتماعي والسياسي، تكاد تكون غير مسبوقة في تواترها وانتشارها، حتى كادت تشمل مختلف ولايات الجمهورية، ما جعل البعض يذهب إلى درجة تخيل وجود خطة للانقلاب على الحكومة ورئيسها. وهو افتراض غير دقيق، ولا يوجد ما يؤكده على أرض الواقع، لكن ذلك زاد من نسبة الضغوط المسلطة على المشيشي. فالرجل، الذي لم يحسن التعبير في أحد تصريحاته الإعلامية عندما ربط المهاجرين غير النظاميين بالإرهاب، عرّض نفسه لحملة واسعة إضافية، قادتها أطراف عديدة، من بينها منظمات مجتمع مدني داخل تونس وخارجها. كما تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية المناطقية الخاضعة لما يسمى بالتنسيقيات. هذه التنسيقيات أثارت غضب الاتحاد العام التونسي للشغل الذي انتقدها بقوة، ووصفها بالهياكل غير القانونية، لأن النقابيين تخوفوا من تحميلهم مسؤولية ما قد يترتب عن احتجاجات غير مدروسة، أو أن تسحب منهم قيادة هذا الحراك الحاصل. في حين أن الاتحاد لا يزال متمسكاً بمبادرته المتعلقة بالحوار الوطني، رغم رفضها بطريقة دبلوماسية من قبل الرئيس قيس سعيد. في هذه الظروف الهشّة تحاول الحكومة تجميع قواها وإعداد ملفاتها للشروع في التفاوض مع مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، الذي أورد في آخر تقرير له أن نسبة النمو في تونس ستسجل 9,2 في المائة تحت الصفر. وهو مؤشر يعكس بوضوح خطورة الحالة الاقتصادية للبلاد. من جهة الحكومة مدعوة إلى سد العجز الذي تعاني منه الميزانية الجديدة التي تم التصويت لصالحها على عجل من قبل البرلمان، على الرغم من تعدد عيوبها ونقائصها. كما أن الحكومة مطالبة من جهة أخرى بالشروع عاجلاً في تنفيذ عديد الإصلاحات المرفوضة من جهات متعددة، وبالأخص الاتحاد العام التونسي للشغل. كما عاد الإرهاب ليطل برأسه من جديد، بعد ذبح أحد رعاة الأغنام بمنطقة جبل سمامة، وهو ما أكد أن الإرهابيين لا يزالون يتحكمون في هذه المنطقة الحيوية منذ أكثر من ثماني سنوات، من دون أن تتمكن قوات الأمن والجيش من القضاء عليهم. على صعيد مواز، تواصل شبكات التهريب نشاطها بكثافة، على الرغم من تعرضها لحصار واسع من قبل الدولة. هناك حرب حقيقية جارية بين الطرفين. وأصبح المهربون يمتلكون أسلحة، تتراوح بين مسدسات ورشاشات من نوع «كلاشنيكوف» لمهاجمة قوات الحرس المرابطة على الحدود، وفي بعض المداخل الوعرة أو المناطق الصحراوية.

زيارة المشيشي لباريس هي الأولى له خارج تونس (فتحي بلعيد/فرانس برس)

مواجهة شبكات الفساد

أما الخطوة الهامة التي أقدم عليها رئيس الحكومة، ووجدت ترحيباً واسعاً من الرأي العام، فهي قراره بتوجيه ضربة موجعة لإحدى شبكات الفساد، التي تورطت في عملية شهيرة، تعرف بالنفايات الإيطالية التي يتم دفنها في تونس. لقد تحرك القضاء أخيراً، وقرر إيقاف عدد من المسؤولين بدرجات متفاوتة، بمن فيهم وزير البيئة والشؤون المحلية المقال مصطفى العروي ووزير البيئة السابق شكري بن حسن. وهو ما اعتبرته الصحافة المحلية أكبر قضية فساد تفتح بعد الثورة. ما هي الخطوات القادمة التي ينوي رئيس الحكومة القيام بها لمواجهة أوضاع سنة 2021، التي ستكون أكثر صعوبة من السنة الحالية؟ على الرغم من أنّ البعض يتوقع سقوط الحكومة، والمزيد من إضعافها حتى تصبح غير قادرة على الصمود والاستمرار، إلا أن احتمال بقائها لا يزال قائماً. كما أن إقالة وزيرين، العروي ووزير الثقافة وليد الزيدي، من التشكيلة، من شأنها أن تفتح المجال أمام احتمال الإقدام على تعديل وزاري مطلع السنة الجديدة. هذه الملامح الكبرى للوضع السياسي في تونس، كما تتجلى في الأسبوع الأخير من سنة 2020. وضع مرتبك، وواجهات مفتوحة على أكثر من صعيد، خصوصاً في ظل استمرار جائحة كورونا. لكن في المقابل هناك حديث عن احتمال أن تتحسن الأوضاع قليلاً، رغم أن معظم الخبراء يتحدثون عن أن السنة الجديدة ستكون أكثر صعوبة من سابقاتها.